المصطلح النحوي دراسة في علة التسمية

الدكتور
أحمد خضير عباس
الـــدكتـــور
خـــالـــد حـــويـــر شـــمـــس
جامعة ذي قار– كلية الآداب
قسم اللغة العربية

مدخل :

تتأتى أهمية المصطلح من كونه البوابة التي يلج منها المختص الى علمه، بل اكثر من ذلك كونه يمثل الجزئية نفسها، فإذا قلنا مصطلح الفاعل يتمثل أمامنا مفهومه وأحكامه وما يتعلق به، فلا نستطيع أنْ نفهم قواعد الفاعل ما لم نعِ مُراده وكُنهه؛ لذا كثرت الدراسات عن المصطلح، إلا أنَّ اللافت للنظر في تلك الدراسات أنَّها لم تُشِر الى التماس العلة وراء اختيار هذه التسمية من دون تلك، والامر الآخر اللافت للنظر أنَّ النحويين لم يفردوا ابوابا ولم يناقشوا ذلك صراحة في مصنفاتهم، وإنما هي اشارات هنا وهناك في تضاعيف كتبهم، حاولنا أنْ نسلط الضوء عليها ونجمعها في جزئية سميت (المصطلح النحوي دراسة في علة التسمية).

ومما كان مثيرا لدى الباحثين أنَّ تأصيل التسمية وارد في المنظومة اللسانية على مستوى الصوت، والصرف، والمعجم، والتفسير، والبلاغة، فكانت هذه المساحات إضاءة للدراسة، ثم لا بدّ لتلك التسمية من دواعٍ أو بواعث نحو الوظيفة النحوية، والشكل النحوي، والأسلوب الذي يؤدى به المصطلح أو التساوق مع البيئة المُعاشة، والباعث الدلالي، والتكوين المعجمي، أي أنَّ النحوي يشخّص تلك الدواعي بلا مُشكِل أو اختلاف مع غيره، وهذا معناه أن هنالك اختلافا في داعي التسمية في مصطلحات أُخر.

إضاءة في طبيعة المصطلح النحوي

لكل علم مصطلحاته المتعارف عليها بين أهله، فللفيزياء والكيمياء والجغرافيا وغيرها مصطلحاتها، واللغة العربية كغيرها لها مصطلحات تكون عماد سير دراستها، وذلك متوافر على مستوياتها كافة؛ الصوت والصرف والنحو الدلالة والتفسير والادب...

وللمصطلح أثر عريض في فهم معطيات العلم وفك أسراره ولا سيما النحو مدار البحث، ومن تلك الأهمية هبَّ العرب القدماء والمحدثون لإفراد مؤلفات في علم المصطلح اللغوي خاصة، منها (كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية) لابي حاتم الرازي (ت٣٢٢هـ)، و(التعريفات) للسيد الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)، و(الكليات) لأبي البقاء الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، و(كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي(ت١١٥٨هـ)، ومعجم مصطلحات اللغة والادب لمجدي وهبة حسان، و(المصطلح النقدي في نقد الشعر) لإدريس الناقوري وغير ذلك.

والاصطلاح يعني إخراج اللفظ من معنى لغوي الى آخر لمناسبة بينهما، وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى[١]، وقد شاع هذا الامر في جميع اللغات، ومنها لغة القران الكريم[٢].

واذا كان تعريف الاصطلاح تضمن الإشارة الى مناسبة بين المصطلح والمدلول اللغوي فان عوض القوزي قد عرض ذلك مصرحا اذ قال: «والمصطلحات لا توضع ارتجالا، ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة او مشاركة او مشابهة كبيرة او صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي»[٣].

ويبدو أنّ القوزي نقل نصَّه عن الأمير مصطفى الشهابي، اذ نَسب الدكتور احمد مطلوب النص اليه[٤]. وربما ما يتضمنه هذا النص من اقراره بوجود مناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي يظهر جليا في الاصطلاح النحوي، بل إنَّ تعليل تسمية المصطلح النحوي يكاد يكون عبارة عن توضيح حالة المسمى التي من خلالها يرتبط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي، فالتعليل هنا هو إيجاد صلة القربى بين المعنيين.

وقد تلتقي بعض العلوم ببعض المصطلحات؛ إذ «نجد المصطلح الواحد عند أكثر من فئة من العلماء، ولكنا نجده بمعانٍ مختلفة أيضا، فاصطلاح (الخبر) مثلا نجده عند النحاة يعبر عن معنى يختلف عنه عند المحدِّثين كما يختلف عما يدل عليه عند البلاغيين»[٥].

إنّ دافعا يدفعنا وموجها يوجهنا لأن نفتش عن

سر اختيار هذه اللفظة من دون غيرها لتكون مصطلحا دالا على ما يدل عليه، وقد حفزنا ابن الاعرابي (ت٣١٠هـ) لذلك بقوله: «الأسماء كلها لعلة خصَّت العرب ما خصَّت منها، من العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهله»(٦).

ولا يغيب عنا تمسك الدارسين بأنَّ العلة التي يبحث عنها ابن الاعرابي هي ملحظ او صفة في ذلك المصطلح او الاسم مع علته، اذ يقول أحدهم: «أنْ يكون في الشيء المسمى ملحظ او صفة ما يكون الاسم معبرا عنها، فيكون ذلك الملحظ او الصفة هو علة التسمية»(٧).

والذي يعنى به هذا البحث هو علة التسمية في مدونتنا اللغوية، فقد توزعت على مباحث التفسير والمصطلحات والبلاغة والصوت والنحو والصرف.

ففي تحليل النص القرآني يورد المفسر تعليل بعض التسميات من ذلك مثلا ما ذكره الماوردي (ت٤٥٠هـ) من تعليل تسمية (آدم) بهذا الاسم عند وروده في قوله تعالى: **(وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا)** [البقرة:٣١]، قال: «في تسميته بـ(آدم) قولان: أحدهما: أنه سمّي آدم لأنه خلق من أديم الأرض، وأديمها هو وجهها الظاهر...، والثاني: أنه مأخوذ من الأدمة، وهي اللون»(٨)، وأورد علتين أيضا لتسمية (حوّاء) «أحدهما: أنها سُمِّيت بذلك لأنّها خلقت من حَيٍّ، والثاني: أنّها سميت بذلك لأنّها أمٌّ كل حيٍّ»(٩).

وبحث ابن عاشور علة تسمية (العلق) في تفسير قوله تعالى: **(خَلَقَ الإنسَانَ مِنْ عَلَقٍ)** [العلق:٢]، قال: «والعلق اسم جمع علقة وهي قطعة قَدر الأنملة من الدم الغليظ الجامد الباقي رَطِبا لم يجفّ، سُمِّي بذلك تشبيها لها بدودة صغيرة تسمى علقة... تمتص الدم من الحيوان اذا علق خرطومها بجلده»(١٠).

وعلّل أصحاب المصطلحات اللغوية تسمية مصطلحاتهم ومنه ما عند الكفوي (ت١٠٩٤هـ) في تسمية الأسير بقوله: «الأسير المأخوذ قهرًا، اصله الشدُّ، فانَّ من أخذ قهرًا شُدّ غالبا، فسمي المأخوذ قهرًا أسيرًا»(١١).

ولم يغِبْ عن أذهان البلاغيين أنْ يعلّلوا تسمية مصطلحاتهم فقيل في علة تسمية العنوان(١٢): «العنوان عننت الكتاب وأعننته لكذا أي عرضته وصرفته اليه··· وسمي عنوانا لأنه يعنّ الكتاب ناحيته واصله عنَّان»(١٣).

وفي علم الأصوات عللوا تسمية المصطلح الصوتي، فقيل في الحركة: «وانما سميت الحركة بذلك؛ لأنها تحرك الحرف، أي تقلقله»(١٤).

أما المصطلح النحوي والصرفي[١٥]، فلم يبخل علماؤنا القدماء بتعليل اختيار هذه التسمية دون تلك، وسيكون هو مدار هذا البحث ان شاء الله. «وما يلحظ في المصطلح النحوي أنَّ علة تسميته تذكر في بطون الكتب النحوية، ولم يُتطرق الى ذلك في كتب الحدود النحوية الا قليلا.

إنَّ الباعث على ابتكار المصطلح النحوي هو سير العملية النحوية وإصدار الاحكام بعد أنْ تمَّ الاستقراء في لغة كلام العرب، فاحتاج النحاة الى المصطلحات فوضعوها، لكنهم لم يهتموا بدءا بوضع المصطلح، يؤيد ذلك ما رآه بعضهم بقوله: «ولا يمكن الاعتقاد سلفا بانَّ صياغة المصطلح النحوي او النظر فيه كانت غاية النحاة الأوائل، ولا يعقل أن تتجه جهود أولئك في البدء الى اختيار هذا المصطلح او ذاك، فهذا الامر لم يكن ضمن منهجهم القائم على استقراء القواعد ووضع الأصول والفروع، ومن ثَمَّ التواضع والاصطلاح على عدد من المصطلحات، اذ لا بد للنحاة من أن يشيروا الى الاحكام النحوية، او يسموها بأسماء تدل عليها لتمييزها ومعرفة المراد منها بدلالات تعرف بها»[١٦].

ولا ضير إن سجل البحث أول بداية لتسمية المصطلحات في النحو، اذ رجعها بعضهم -وإن اختُلف فيها- الى الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام)(ت٤٠هـ)، قال الفاكهي (ت٩٧٢هـ) معللا تسمية مصطلح (النحو): «وسبب تسميته بذلك قول سيدنا علي (رضي الله عنه): انحُ هذا النحو، فسمي بذلك تبركا وتيمّنا بلفظ الواضع له»[١٧]. وارجعها آخرون الى أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) في باب التعجب والامالة والفاعل والمفعول وغير ذلك[١٨].

وسبب عدم اهتمام النحاة الأوائل بتعليل اختيار المصطلح النحوي هو تعارفه عند النحاة؛ إذ نجدهم يدخلون مباشرة الى احكام الباب النحوي ومتعلقاته، وهذا لا يعني أنهم لم يلجأوا الى ذلك قط. فالناظر في كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) يجده أول من بحث علة التسمية وإن كان بصورة نادرة جدا، فقال في تعليل المنقوص مثلا: «فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرف مفتوح، وانَّما نقصانه أنْ تبدل الالف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر»[١٩].

وأخذ الزجاجي(ت٣٣٧هـ) يستفهم عن مصطلحات سيبويه ومن جاء بعده ليتعرف على علة التسمية حينما بدأ يعلل الاحكام النحوية، فيقول باحثا عن علة تسمية الاسم والفعل: «سؤال آخر على أصحاب سيبويه يقال لهم: لمَ سمَّى سيبويه وغيره هذه الأشياء أسماء وافعالا وحروفا، أعني قولهم رجل وزيد، وقام يقوم، ومن والى وما اشبه ذلك... كان أولى الأشياء باللفظة الموضوعة على

المسمى الدالة عليه أنْ يقال لها اسم وإنْ كانت فعلا لغيره، وهي دالة على المسمى بها وسمة له... ما كان عبارة عن فعل زيد وهي فعل للمتكلم فاعتورتها الفعلية من جهتين، فسميت لذلك فعلا دون الاسم والحرف. وسمي القسم الثالث حرفا لأنه حدّ ما بين هذين القسمين ورباط لهما»(٢٠).

وناقش كثير من النحاة المتأخرين فيما بعد علة التسمية ومنهم ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) والرضي الاسترابادي (ت٦٨٦هـ) لكنهم لم يشيروا او يفردوا له بابا خاصا، بل وقفوا عليه في بداية الباب النحوي ضمن التعريف بالمصطلح. وذلك يعني أن النحويين بحثوا العلل في التي أقرت تسمية المصطلح النحوي بعد أن أخذت أبواب النحو بالاستقرار.

بواعث(٢١) تسمية المصطلح النحوي

المصطلح النحوي –كما ذكرنا آنفا– يبدو عليه وجود مناسبة او صلة قريبة او بعيدة بين معناه الاصطلاحي والمعنى اللغوي، لا سيما لو تذكرنا أنَّ اهتمام النحاة لم يكن منصبًّا على وضع المصطلح النحوي بداية، وإنَّما كان مكرّسا على عرض القضايا النحوية ومعالجتها بأسلوب أقرب الى القصد اللغوي منه الى الاصطلاحي، ثم اكتسبت بعض تلك الالفاظ سماتها الاصطلاحية بعد أنْ درجت عند النحاة، وصاروا يوضّحون علل اطلاق تلك المصطلحات على مسمياتها؛ ومن ثَمَّ تكون المناسبة واضحة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي، لكن هذه المناسبة تختلف قربا وبعدا بينهما، فقد نجد مصطلحا يعتمد في تسميته على المعنى المعجمي مباشرة وقد نجد آخر يُتلمَّس له ذلك تلمُّسا.

وكيفما كان الامر يمكننا أنْ نجد تلك المناسبة باعتبار حالة المسمَّى وعلاقتها بالوجه التفسيري للمعنى اللغوي، فمرّة تعتبر حالة المسمَّى باعتمادها المعنى الاسلوبي الذي يمثله تركيب معين، ومرّة باعتمادها ما يتصل بالمسمَّى ويتمِّم معناه، ومرّة ثالثة يكون باعتبار شكل المفردة رسما او شكلها نطقا، وقد يعتبر في ذلك تأدية الوظيفة النحوية... وتلك كلها تُعدُّ بواعث على إطلاق ما بإزائها من المصطلحات.

فنجد التركيب النحوي مثلا وما يؤديه من معنى هو ما يفرض تسمية مصطلح معين من دون غيره، قال الدكتور يحيى عبابنة: «لقد رأينا أنّ مصطلحات هذا الباب: التحذير والنهي والامر(٢٢) جميعها مصطلحات معنوية، تنطلق أساسا من التركيب لا من الحركة الاعرابية او العامل او التقدير والتأويل... واما مصطلح التحذير فهو مشتق من معنى التركيب الذي يحمل التحذير والتخويف

ولو استعملوا مصطلح التخويف [لكان][٢٣] جائزا لأنَّ معناه: التخويف»[٢٤].

فالتسمية هنا جاءت لتوحي بالمعنى العام للتركيب والغاية منه، ومنه اشتق الفعل المقدر في هذا الأسلوب فقدروا الفعل (احذر) في مثل جملة (الأسدَ الاسدَ) و(السيارةَ السيارةَ)، والفعل (أحذّر) في مثل جملة (إياكَ والنار).

فما يوحي به التركيب والأسلوب من معنى عام يلتقي مع المعنى اللغوي لكلمة (التحذير)، فكان ذلك باعثا على اطلاقه مصطلحا لمثله.

ومن البواعث على التسمية، التشبيه بين فكرة المصطلح وفكرة خارجية عنه، ومن تلك المصطلحات (البناء) تشبيها بالمبنيّ من الطين والآجر إذ يلزم المبني موضعه ويثبت في مكانه ولا يتغير، وفي البناء النحوي حالة لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا من السكون او الحركة (بخلاف الاعراب الذي هو تغير الحركات في أواخر الكلمة)، فبدا تشابه بين الفكرتين؛ لذا قال ابن يعيش: «وانَّما سمِّي بناء لأنَّه لما لزم ضربا واحدا ولم يتغير تغير الاعراب سمي بناءً مأخوذا من بناء الطين والآجر»[٢٥]، ولم يبتعد السيوطي (ت٩١١هـ) عن هذا التعليل[٢٦].

ونجد مثل هذا التعليل في مصطلح (جمع التكسير)، قال أبو البركات الانباري (ت٥٧٧هـ): «إن قال قائل لِمَ سمّي جمع التكسير؟ قيل: انَّما سمّي بذلك على التشبيه بتكسير الآنية لأنَّ تكسيرها انَّما هو إزالة إلتئام أجزائها، فلما أُزيل نظم الواحد وفُكّ نضده في هذا الجمع سمّي جمع التكسير»[٢٧]. والذي يبدو أنَّ التشبيه بكونه علة يكون بتشبيه المصطلحات النحوية بما هو مطروح في البيئة او مما هو من الأشياء المستعملة من لدن النحوي وليس بعيدا عن ذلك.

ويأتي من التفسيرات المأخوذ بها لتعليل التسمية ما نسميه بالباعث الدلالي، أي ان المعنى وتمامه هو الذي يوجه الى تسمية معينة، ومنه ما جاء في (الموصول)، يقول أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ): «وإنَّما سُمِّيت هذه موصولات لأنَّها نواقص تتمُّ بما تُوصل به ولذلك بُنيت لأنَّها كبعضِ الكلمة أو كالحرفِ الذي يفتقر إلى جملة»[٢٨]، والتمام هنا هو تمام معناها، وكونه بعض الكلمة يعني افتقاره دلاليا الى ما بعده، وكونه كالحرف كذلك اذ لا يظهر معنى الحرف الا بغيره؛ بمعنى أنَّ الكلام والمعنى المقصود لا يتم الا بالصلة، ويتضح ذلك اذا قلنا: (جاء الذي) فإن اكتفينا بهذا لم يتضح المراد الا اذا أتممناه وقلنا: (جاء الذي قام) مثلا، أي الا بوجود صلة الموصول، فالموجه لإطلاق مصطلح (الموصول)

هو حالة الكلمة وافتقارها دلاليا الى ما بعدها، فهي موصولة بما بعدها وهذا تجسيد للمعنى اللغوي لكلمة (موصول).

وأخذ المعيار الشكلي حقه في أن يكون باعثا على اختيار تسمية معينة لفكرة معينة، ونعني بالمعيار الشكلي هنا ان يكون شكل المفردة او اطارها موجها نحو هذا المصطلح او ذاك، منه مثلا (جمع المذكر السالم) فقد قال الفاكهي (ت٩٧٢هـ): «وسمِّي سالما لسلامة بناء واحده، مع قطع النظر عن الزيادة في آخره»[٢٩]، كأنَّ الفاكهي أجاب عن سؤال حدس بأنْ يعترض عليه بأنَّ التغيير حصل بإضافة اللاحقة الدالة على الجمع، فعدَّها ثابتة او خارج اطار المصطلح ليدفع عن نفسه اشكالا، فذيَّل نصَّه "مع قطع النظر عن الزيادة في آخره".

وقد يكون المعيارُ الشكلي خارجَ المفردة، فيكون الموجّه للاصطلاح هو الشكل الذي يكون عليه الجهاز النطقي، بمعنى أنَّ التفسير النطقي يكون هو الباعث على التسمية، وهو باعث صوتي في ظاهره، من ذلك مصطلحا (الخفض والنصب)، اذ يقول الزجاجي: «ومن سماه من الكوفيين خفضا فإنهم فسروه نحو تفسير الرفع والنصب، فقالوا: لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق به، وميله الى احدى الجهتين»[٣٠]، أما في تسمية النصب فقال: «والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر اليه كأنه قد نصبه لإبانة احدهما عن صاحبه[٣١]، فالخفض والنصب لغة بان في ما يكون عليه الجهاز النطقي لحظة النطق وبالخفض والنصب.

ومن تلك البواعث ما تأتي به الوظيفة النحوية، أي عمل ما يقع تحت هذا المصطلح النحوي، او طبيعة أداء عمله وهذا واضح في مصطلح (عطف البيان)، قال ابن السراج (ت٣١٦هـ): «وإنَّما سمي عطف البيان ولم يقل إنَّه نعت؛ لأنه اسم غير مشتق من فعل ولا تحلية ولا ضرب من ضروب الصفات، فعدل النحويون عن تسميته نعتا وسمَّوه عطف البيان؛ لأنَّه للبيان جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه، نحو: رأيت زيدا أبا عمرو، ولقيت اخاك بكرا»[٣٢]، ويُفهم من نصِّ ابن السراج أنَّ الاسم لم يحمل مميزات الوصف (المشتق) ولا فيه سمة النعت ولا هو من أنواع الصفات، فنُظر للوظيفة التي يؤديها، وهي البيان.

وهذا ما يتبناه الصبان (ت١٢٠٦هـ) بقوله: «العطف هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه، وسمِّي هذا التابع عطف البيان لان المتكلم رجع الى الأول فأوضحه به»[٣٣]، وقد أقرّ ذلك غيرهم من النحاة القدماء[٣٤]، وبعض المحدثين[٣٥]، ويتضح من نص الصبان ارتباط المعنى

الاصطلاحي بالمعنى اللغوي من خلال الوظيفة المؤداة التي تمثل الباعث على انتاج هذا المصطلح.

وربما يُعدُّ المعنى المعجمي الباعث على تسمية أغلب المصطلحات النحوية وهو الأكثر حضورا والأكثر تمسكا به من لدن الدارسين، وامثلة هذه العلة كثيرة، وتتعلق بها مصطلحات عدة منها بحسب الترتيب الابجدي (التابع، الترخيم، التعدي، التمييز، الجر، الجزم، الجمع، الحال، العدل، العطف، الغاية، المضارع...)، واختار البحث مصطلحين منها هما (التعدي، والمضارع) أحدهما من أول القائمة والآخر من آخرها.

وبدءًا بالتعدي فهو نقيض اللزوم، سمِّي بالتعدي تساوقا مع المعنى المعجمي، اذ معناه في المعجم التجاوز[٣٦]، التفت الى هذا ابن يعيش، قال: «اعلم أن الأفعال على ضربين: متعدٍّ وغير متعدٍّ فالمتعدي ما يفتقر وجوده الى غير الفاعل، والتعدِّي التجاوز، يقال عدًا طوره أي تجاوز حدَّه، أي انَّ الفعل تجاوز الفاعل الى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به»[٣٧]، ويجوز فيه رأي آخر هو أن التعدي من معانيه الظلم والتسلط[٣٨]، وان العامل يتعدى على معموله (المفعول) فيكون ممن باب التسلط، اذ يتسلط الفعل على مفعوله معنًى فيقع عليه، ويتسلط اعرابا فينصبه.

أما المضارع فمذهب النحويين أنَّ الأصل في الاسم أن يكون معربا، والفعل أن يكون مبنيًّا، لكن شذَّ عن هذه القاعدة بناء الاسم، وشذَّ أيضا اعراب المضارع بسبب مشابهته للأسماء ومضارعته لها، فالمضارعة معناها المشابهة[٣٩]، وقد أفصحت نصوص النحويين عن مشابهة المضارع للاسم، قال سيبويه: «هذا باب اعراب الأفعال المضارعة للأسماء»[٤٠]، وسار على هذا النحويون اذ وجدوا في شبه المضارع بالاسم علة لإعرابه وجعلوا هذا الشبه علة لتسميته بـ(المضارع) وان اختلفوا في وجه شبهه بالاسم، فقد رأى المبرد (ت٢٨٥هـ) أنَّ تسميتها بالمضارعة لوقوعه موقع الاسم، قال: «وانما قيل لها مضارعة؛ لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى، تقول: (زيد يقوم) و(زيد قائم)، فيكون المعنى فيهما واحدا، كما قال عزَّ وجلَّ: **(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)** [النحل:١٢٤]، أي لَحاكم»[٤١].

ورأى غيره أنَّ الشبه يكون بزوائد المضارع الأربع، قال ابن يعيش: «هذا القبيل من الأفعال يسميه النحويون المضارع، ومعنى المضارع المشابه، يقال ضارعته وشابهته وشاكلته وحاكيته اذا صرت مثله... والمراد أنه ضارع الأسماء، أي شابهها بما في أوله من الزوائد الأربع وهي الهمزة والنون والتاء والياء، نحو: (أقوم ونقوم وتقوم ويقوم) فأعرب لذلك»[٤٢].

ومثل ذلك ما عقّب به الرضي على قول ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) عند تعريفه المضارع بأنه ما أشبه الاسم بأحد حروف (نأيت)... قال الرضي: «قوله (ما أشبه الاسم)، أي الفعل الذي أشبه الاسم، وانما عرف المضارع بمشابهته للاسم؛ لأنه لم يُسمَّ مضارعا الا لهذا، ومعنى المضارعة في اللغة: المشابهة، مشتقة من الضرع»[٤٣].

وكيفما كان الأمر فانَّ علة تسمية المضارع بهذا الاسم هو مضارعته للاسم وهذا مبنيٌّ على المعنى المعجمي على وفق حالة الفعل هنا.

ومما تقدم يبرز لنا أهم البواعث على تسمية بعض المصطلحات ووجه ارتباطها بالمعنى اللغوي بحسب النظر الى حالة المسمى، ومن ثَمَّ قد يختلف النظر الى حالة المسمى تلك من نحوي الى آخر فيختلف عندهما الباعث على التسمية، ويتعدد عندئذ المصطلح والمسمى واحد، وهو ما سيتناوله البحث فيما يأتي.

ما اختُلف في علة تسميته من المصطلحات النحوية

عندما يذكر الخلاف في علم النحو ينصرف الذهن عادة الى مدرستين كبيرتين هما البصرة والكوفة، مضافا اليهما مدارس أخر لاحقة، ويستلزم التبيين أن في هذا المفصل من البحث حاول الباحث أن يجد عنوانا غير ما ذكر ليُدفع ذلك الهاجس الذي يستحضر المدرستين، ذلك لأن التعليلات التي وقف عليها البحث وأنشأتْ الاختلاف ليس مما أبداه أهل البصرة أو أهل الكوفة أو غيرهما (اللهم الا التسمية في "الاسم" اذ اختلفا فيها)، بل هي قول لنحوي في تعليل هذه التسمية وقول آخر أو أقوال لنحاة آخرين بحجج مختلفة من دون أنْ يشير أحدهم الى أنَّها تشكل ردًّا او خلافا.

وآثر البحث أنْ تُطرح هذه المصطلحات بحسب معيار الترتيب الابجدي، راغبا عن معيار الأهمية الذي ينبغي اتخاذه، اذ يصعب هنا تحديد الأهم فالمهم، فضلا عن أنَّ البحث التزم المعيار نفسه سابقا. ثم انَّ الاختلاف في التعليل سببه تعدد الحجج واختلاف المرجعيات المعتمدة في إيجاد العلة، وربما أبرزها المرجعية اللغوية المعجمية الوظيفة النحوية، ومن هذه المصطلحات ما يأتي:

الاستثناء المفرغ

انطلق ابن هشام (ت٧٦١هـ) من العمل النحوي ليقرّ علة لتسمية هذا المصطلح، فقال: «ومن ثم سموه مفرغا لأنَّ ما قبلها متفرغ للعمل فيما بعدها، ولم يشغله عنه شيء»[٤٤]، ويذكر لنا أحد شراح الآجرومية[٤٥] علة أخرى للتسمية ناظر الى

العمل النحوي أيضا كالعلة عند ابن هشام، فقال: «هذه الحالة الثالثة يسميها النحاة بالاستثناء المفرغ، وسبب التسمية أنَّ المستثنى فُرِّغ من عامل الاستثناء ولذا أعرب بحسب موقعه من الاعراب، وقيل بل فُرِّغ ما قبل (الا) للعمل فيما بعد (الا)»[٤٦].

وفي كلا التعليلين محاولة لإسباغ المعنى اللغوي للمصطلح النحوي على حالة المسمى وايصال المعنى الاصطلاحي الى المعنى المعجمي، وكان السبيل الى ذلك العمل النحوي.

الاسم

من أشهر المسائل الخلافية بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة علة تسمية الاسم، اذ اختلفوا مصدر اشتقاقه أهو مشتق من السِّمة بمعنى العلامة أم من السموّ بمعنى الارتفاع؟ اعتنى بذلك أبو البركات بن الانباري في الانصاف وجعلها أوّل مسألة من مسائل الخلاف بين المذهبين، قال: «ذهب الكوفيون الى أنَّ الاسم مشتق من الوَسم –وهو العلامة– وذهب البصريون الى أنَّه مشتق من السموّ –وهو العلوّ–»[٤٧]، وحجج الفريقين مذكورة في كتاب الانصاف، فحجة أهل الكوفة أنَّ الوَسم معناه العلامة، والاسم وَسمٌ على المسمَّى وعلامة له يعرف به، فاذا قلت زيد دلّ على المسمى فصار كالوسم عليه، فلذا يكون مشتقا من الوسم. وحجة البصريين أنَّه مشتقٌ من السموّ، لأنَّ السموَّ معناه العلوّ، والاسم يعلو على المسمى، ويدلّ ما تحته من المعنى، فلمّا سما الاسم على مسمّاه وعلا ما تحته في معناه دلَّ على أنَّه مشتقٌ من السموّ، أو قيل لأنه سما على الفعل والحرف من حيث إنَّه يخبر به وعنه عكس الآخرين، فلا يكون معهما ذلك[٤٨].

أخذ كل فريق بتأويل أدلته الآخر، بينما الحيرة تتدفق لمن يطلع على حجج الفريقين حتى يحجم عن أن يبدي رأيه ليرجح أحدهما، فالقوة طابع حجج كل منهما لذا لم أبدِ ما ينتصر لاحدهما فالاثنان متفقان على نتيجة تنطبق على ما يقولون، وكيفما كان الامر فتعليلهم منطلق من المعنى اللغوي لأصل كلمة (اسم)، فالوسم هو العلامة والسمو هو العلو، ويحاولون سحب هذه المعاني لتجد لها طريقا ينطبق على مصطلح (الاسم).

اسم الفعل

وضع الاسم ليدلّ على مسماه، لكن النحويين رأوا أنّ من الأسماء ما يدلّ على معنى الفعل وهو اسم لصيغته فسموه اسم فعل، قال ابن يعيش: «اعلم أنّ معنى قول النحويين أسماء الأفعال المراد به أنّها وضعت لتدلّ على صيغ الأفعال كما تدلّ الأسماء على مسمياتها، فقولنا (بَعُدَ) دالّ على ما

تحته من المعنى، وهو خلاف القرب، وقولك (هيهاتَ) اسم للفظ (بَعُدَ) دالٌّ عليه، وكذلك سائرها»[٤٩]، ومن النحويين من أورد سببا آخر في تسمية اسم الفعل مأخوذا من القوانين النحوية، وذلك أن علامات الاسم (الجر والتنوين وال...) بها يميَّز الاسم عن الفعل والحرف، ودليل النحاة على اسمية أسماء الأفعال قبولها التنوين، قال ابن عقيل: «الدليل على أنَّ ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لحاق التنوين لها فتقول في صه: صهٍ وفي حيهلَّ: حيهلا، فيلحق التنوين للدلالة على التنكير، فما نوّن منها كان نكرة وما لم ينوّن كان معرفة»[٥٠]، لكن هذا الاسم دال دلالة الفعل ولا يقبل علاماته، فكان ذلك علة لتسميته بـ(اسم الفعل) عند بعضهم، وفي هذا قال الدكتور فاضل السامرائي: «وهي ألفاظ تؤدي معاني الأفعال، ولا تقبل علاماتها وليست هي على صيغها فسماها النحاة أسماء الأفعال، وهي عند جمهور النحاة أسماء لأنّ قسما منها يقبل بعض علاماته كالتنوين وذلك نحو: صهٍ، وأفٍّ، والالف واللام نحو: النجاءك، وليست هي عند النحاة بمنزلة بين الأسماء والافعال، أي قسما رابعا من أقسام الكلام، ولذلك سمَّوها بأسماء الأفعال، كما ذهب اليه بعضهم بل هي أسماء حقيقية عندهم»[٥١]، فكانت علة الأولى للتسمية مبنية على كون مسمّى اسم الفعل هو صيغة الفعل الدالّ عليه، وهو هنا لا يخرج عن المعنى اللغوي لكلمة الاسم، وعلة الثانية للتسمية مبنية على تركيب مصطلحين الأول باعتبار اللفظ والآخر باعتبار المعنى، فسمِّي اسمًا لانَّ لفظه يقبل علامات الاسم وسمِّي فعلا لانَّ دلالته دلالة الفعل.

الإعراب

الاشتقاق اللغوي هو الباعث على الخلاف في التسمية بهذا المصطلح اذ يقول عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ): «اعلم أنَّ الإعراب على وجهين: أحدهما أنْ يكون من قولهم أعربَ عن نفسه، اذا بيَّنَ ما في ضميره وأوضحه؛ لأنَّ حقيقة الإعراب إيضاح المعاني... والوجه الثاني أنْ يكون أعربَ منقولا من قولهم: عربتْ معدته، اذا فسدت، فكأنَّ المعنى في الاعراب إزالة الفساد ورفع الابهام، الا ترى أنَّك لو قلت: هذا زيدْ، ورأيت زيدْ، ومررت بزيدْ، فلم تغير آخر الكلمة لكان ذلك لبسا وإفسادا، فاذا خالفت بين الحركات في آخر الاسم ودللت بكل واحدة على معنى اتضح المقصود وزال اللبس والفساد»[٥٢].

فالإعراب إما مأخوذ من التبيين، وهو لبيان المعاني، فكذلك الاعراب في النحو، أو مأخوذ من الاعراب بمعنى الافساد، فكأن الاعراب أزال الافساد وغير الامر، فتكون همزة الإعراب هنا للسلب

والإزالة(٥٣)، والواضح من ذلك أنَّ مردَّ العلتين هو المعنى اللغوي لكلمة الإعراب.

وظهرت علّة ثالثة عند بعضهم نُظر اليها بضعف، يقول الدكتور يحيى عبابنة: «وأضعف الوجوه التي قرّرها النحويون في سبب التسمية وتعليلها أنَّ الإعراب إنما سمِّي اعرابا لأنه يحبِّب الكلام الى السامع، على أنَّ للكلام وجها وهو أنَّ من معاني الاعراب في اللغة: التحبّب، من قولهم: امرأة عَرُوب، اذا كانت متحبّبة الى زوجها»(٥٤).

إنَّ الناظر في الرأي الثاني يرى التكلّف والتأويل، في أنَّ الهمزة للإزالة والسلب وإنْ ورد عن العرب القدماء مثل (أعجم)، وأظنُّ هذا الذي وصفوه بالضعف ما هو الا منافس للرأيين، لا سيَّما أنَّ النص القرآني استعمل هذا المعنى في قوله تعالى: **(عُرُبًا أَتْرَابًا)** [الواقعة:٣٧]، ويترجح في النتيجة الرأي الأول لكونه الأقرب في الدلالة على المراد من المصطلح وخلوه من التكلف.

ولا يخفى أنَّ التعليل بهذه العلل الثلاث خُرِّج بالاعتماد على المعنى اللغوي للفظة (الإعراب) لربط المصطلح بمعناه المعجمي.

الحرف

اختلف النحاة في علة تسمية (الحرف)، لكن على الرغم من اختلافهم فهم ينطلقون من الإساس اللغوي لمعنى الحرف وهو الركيزة التي اعتمدوا عليها في تعليلهم، قال ابن الوراق: «وأما تسمية النوع الثالث بالحرف في اللغة، فموضوع لطرف الشيء وكأن هذا النوع انما يقع طرفا للاسم والفعل معا، خصّ بهذا اللقب، لقولك: (أزيد ترى في الدار؟) فالألف إنما دخلت للاستفهام عن كون زيد، ولم تدخل هي لمعنى يختصها، وهي في اللفظ طرف مع ذلك»(٥٥). ويبدو أنَّ ابن الوراق فسّر معنى (الطرف) من حيث الدلالة، أي دلالة الحرف في التعبير اذ تكون ثانوية او هامشية، ومن حيث اللفظ اذ صارت الهمزة في المثال الذي ذكر طرف الجملة.

وقد علَّله أبو البركات الانباري بمثل ذلك قال: «لأنَّ الحرف في اللغة هو الطرف، ومنه يقال: حرف الجبل أي طرفه، فسمِّي حرفا لأنَّه يأتي في طرف الكلام»(٥٦)، وتفسيره للطرف -كما هو جليّ- كان من حيث اللفظ وهو على التفسير الثاني عند الوراق.

أمَّا أبو البقاء العكبري فقد جاء تفسير الطرف عنده على التفسير الأول للوراق أي من حيث المعنى، قال: «وسمِّي القسم الثالث حرفا لأنَّه حرف كلِّ شيءٍ طرفه، والأدوات بهذه المنزلة؛ لأنَّ معانيها في غيرها فهي طرف لما معناها فيه»(٥٧).

والحرف حدُّ الشيء، وهو لا يختلف كثيرا عن سابقه لكنه مثّل الجانب اللغوي الذي اعتمد عليه الزجاجي في تفسير معنى الحرف من حيث اللفظ والتركيب، قال: «وسمِّي القسم الثالث حرفا لأنه حدّ ما بين هذين القسمين [يعني الاسم والفعل] ورباط لهما، والحرف حدُّ الشيء، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها وهذا بيِّن واضح»[٥٨].

وذكر المرادي (ت٧٤٩هـ) وجها آخر لتسميته، ولم يحِد عن المعيار نفسه الذي اتبعه السابقون له، جاء في (الجنى الداني) في تعليل تسمية الحرف: «وقيل: لأنه يأتي على وجه واحد، والحرف في اللغة هو الوجه الواحد، ومنه قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّـهَ عَلَى حَرْفٍ) [الحج:١١]، أي على وجه واحد، وهو أنْ يعبده على السراء دون الضراء، أي يؤمن بالله ما دامت حاله حسنة، فإنْ غيَّرها الله وامتحنه كفر به، وذلك لشكِّهِ وعدم طمأنينته»[٥٩].

ثم إنَّ المرادي قال بما قال به الانباري مؤوِّلا به معنى الحرف في الآية الكريمة المذكورة آنفا، ومعتمدا إياه معنى أساسيا ترجع اليه معاني الحرف الأخرى، قال: «والظاهر أنّه إنّما سمِّي حرفا لأنّه طرف في الكلام كما تقدم، وأما قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّـهَ عَلَى حَرْفٍ) [الحج:١١]، فهو راجع الى هذا المعنى، لأنَّ الشاكّ كأنّه على طرف من الاعتقاد وناحية منه، والى ذلك ترجع معاني الحرف كلِّها»[٦٠].

حروف الجر

تعددت الأسماء التي انيطت بحروف الجر، فمنها الخفض والاضافة والصفات وكلها لعلة، لكن التسمية الأكثر شيوعا لها هي حروف الجر، ولنا أنْ نبحث علة هذه التسمية، فقيل: لأنها تجرُّ معاني الأفعال الى الأسماء أي توصلها اليها[٦١]، ويكون الباعث على التسمية هنا هو المعنى اللغوي فالمراد من الجر المعنى المصدري.

وقيل: «لأنَّها تعمل الجر، فيكون المراد بالجر الاعراب المخصوص كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم...»[٦٢]، والباعث على التسمية هو العمل النحوي.

ورجحت باحثة أنَّ معنى الجر «هو جرّ الفكّ الأسفل الى أسفل»[٦٣]، فكان الباعث عندها تفسير المعنى اللغوي تفسيرا نطقيا.

الفعل الناقص

نظر ابن يعيش الى دَلالة (كان وأخواتها)، فجعلها علة تسميتها بالأفعال الناقصة، فقد وازن (كان وأخواتها) –بعد أنْ عدَّها أفعالا– مع الأفعال

التامة، فوجد فيها جزءا من قطبَي الفعل التام وهما الحدث والزمان والآخر مفقود، إذ اقتصرت على الزمان فقط من دون الحدث. قال: «وتسمَّى أفعالا ناقصة وأفعال عبارة... وأما كونها ناقصة فإنَّ الفعل الحقيقي يدلُّ على معنى وزمان نحو قولك: (ضرب) كأنَّه يدلُّ على ما مضى من الزمان وعلى معنى الضرب، و(كان) إنّما تدلُّ على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) تدلُّ على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان فهي تدل على زمان فقط، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة»[٦٤].

أمّا ابن هشام فنظر الى الدلالة والعمل النحوي، فكانا علة للتسمية مع أنَّه رجَّح الثاني، قال: «وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لِمَ سمِّي نقصا فعلى ما اخترناه سمِّي ناقصا لكونه لم يكتفِ بالمرفوع وعلى قول الأكثرين لأنَّه سُلبَ الدلالة على الحدث وتجرَّدَ للدلالة على الزمان والصحيح الأول»[٦٥].

فتعليل إطلاق اسم (الناقص) على هذه الأفعال صار عبارة عن إيجاد مصداق لتفسير المصطلح لغويًا، فمرّة وجدوه في الدلالة اذ تنقصها الدلالة على الحدث، ومرّة وجدوه في العمل اذ يُعدُّ ناقصا إذا اقتصر على المرفوع، فصار كلُّ من هذين علة للتسمية.

المضمر

دلّت مادة (ضمر) في المعجم العربي على الغَيبة والتستر[٦٦]، ومن هنا علل النحاة تسمية (المضمر) فقال السهيلي (ت٥٨٢هـ): «فاذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم اعيد ذكره أومأ المتكلم اليه بأدنى لفظ، ولم يحتج الى إعادة اسمه لتقدم ذكره، فاذا أضمره في نفسه –أي: أخفاه– ودلَّ المخاطب عليه بلفظة مصطلح عليها، سميت تلك اللفظة اسما مضمرا، لأنها عبارة عن الاسم الذي أضمر استغناء عن لفظه الظاهر»[٦٧]،

ولابن هشام ثلاثة أوجه في تعليل تسمية المضمر، توافق في أولها مع قول السهيلي، قال: «وانّما سمِّي مضمرا من قولهم: (أضمرت الشيء) اذا سترته، وأخفيته، ومعنى قولهم (أضمرت الشيء في نفسي)، او من الضمور وهو الهزال؛ لأنَّه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة –وهي التاء والكاف والهاء– والهمس: هو الصوت الخفي»[٦٨]، والأوجه الثلاثة تستند الى المعنى اللغوي للمصطلح وانْ كان التفسير الأول استعان به مباشرة، والثاني لجأ الى التفسير الشكلي للكلمة ولهزالها بقلة حروفها، والثالث لجأ الى التفسير الصوتي لأحرف الضمير.

المفعول المطلق

وازن النحويون لفظ المفعول المطلق بغيره من المفاعيل، فلحظوا شيئا مهما، وهو أنَّ المفاعيل الأخرى فيها قيد هو حرف الجر، أي المفعول (به ، معه، له، فيه) فبقي أحدهم مطلقا بلا قيد فسموه مطلقا، وهذا ما جاء في نصوص النحويين: «سمِّي مفعولا مطلقا لصحة إطلاق صيغة المفعول على كلِّ فرد منه من غير تقييد بالجار بخلاف المفاعيل الباقية»[٦٩]، أمَّا ابن هشام فقد قال بالتقييد في علة التسمية، لكن ليس قيد حرف الجر، بل القيد عنده ما يقع عليه الفعل فاذا وقع مثلا الضرب على زيد في (ضربت زيدا) فزيد قيد وقع عليه الضرب، بخلاف عدم وجود القيد في ضربت ضربا، اذ الضرب نفسه مفعول، فيقول: «وسمِّي مطلقا لأنَّه يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، تقول: (ضربت ضربا)، فالضرب مفعول لأنَّه نفس الشيء، الذي فعلته، بخلاف قولك: (ضربت زيدا)، فإنَّ زيدا ليس الشيء الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلا هو الضرب، فلذلك سمِّي مفعولا به»[٧٠]، وقال أبو البركات الانباري بالوجهين[٧١].

فتعليل المصطلح النحوي هنا انطلق من المقصود اللغوي لكلمة (مطلق) والبحث لها عن مصداق في الواقع النحوي.

المفعول معه

تستند علة تسمية المفعول معه الى الوظيفة النحوية أو تستند الى الدلالة، فالوظيفة النحوية تتمثل في أنَّ المفعول معه يكون توضيحا وبيانا لمن فُعل معه الفعل، والدلالة تتمثل في مجيء (الواو) بمعنى (مع)، «فالسبب في تسميته بهذا الاسم المنصوب الذي لبيان من فُعل معه الفعل وثانيا الى معنى (الواو) التي هي للمعية»[٧٢].

المقصور

أخذ المعنى المعجمي حيِّزا واسعا ليكون علة لتسمية المصطلح النحوي، بل هو الركيزة الأساسية له كما مرّ، ويضاف الى ما سبق تسمية المقصور، إذ قال العكبري: «وفي معنى تسميته مقصورا أربعة أوجه: أحدها؛ أنَّ الإعراب قُصر فيه فيكون تقديره المقصور فيه الإعراب، ثم حذف وجعل اسما للاسم الذي هذه صفته، والثاني: أنَّه قصر عن الإعراب، أي عن ظهور الإعراب في لفظه»[٧٣]، وأضاف في الوجه الثالث بعدا آخر للعلة وهو بعد صوتي، قال: «والثالث: أنَّ صوت الالف المفردة أقصر من صوتها اذا وقعت بعدها همزة، فكان صوتها محبوسا عن صوت الألف التي بعدها همزة»[٧٤]، وفي الرابع جاء الضدّ ليكون علة في تسمية المصطلح نفسه أيضا: «والرابع: أنه نقيض الممدود»[٧٥]، وهذا

الأخير يجمع بين علة المعنى المعجمي وهو القِصر ضد المدّ، والعلة الصوتية؛ إذ القِصر يكون في صوت الالف التي ليس بعدها همزة قياسا بالأخيرة على ما ذكر في الوجه الثالث.

ووافقه الخضري إلا أنَّه لم يذكر الوجه الأول، قال: «سمِّي مقصورا من القصر، وهو الحبس لحبسه عن المدّ، أو عن ظهور الإعراب»(٧٦).

المنقوص

وعلل سيبويه تسمية المنقوص (الذي هو المقصور اذ قد يقال للمقصور منقوص) بقوله: «فالمنقوص كل حرف من بنات الياء او الواو وقعت ياؤه او واوه بعد حرف مفتوح، وانّما نقصانه أنْ تبدل الالف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جرّ»(٧٧)، فالعلة عنده كانت نقصا في العلامة الاعرابية.

وخالفه السيرافي(ت٣٦٨هـ) اذ ليس النقص عنده عدم ظهور العلامة الاعرابية، بل هو نقصان الهمزة، قال: «واما نقصانها فنقصان الهمزة منها»(٧٨).

وبمثل العلة التي ذكرها سيبويه للمنقوص الذي هو المقصور علل أبو البقاء العكبري –على اختلاف المسمى– تسمية المنقوص (الذي هو ما كان آخره ياء قبلها كسرة) قال: «ويسمى منقوصا لأنه نقص في اعرابه الضم والكسر وبقي النصب»(٧٩).

وذهب الفاكهي الى أكثر من ذلك عندما أضاف علة أخرى هي علة الحذف، إذ قال: «ويسمى منقوصا لنقص بعض الحركات منه، او لحذف لامه لأجل التنوين كذا قيل»(٨٠).

ويبدو جليا أنَّ جميع العلل هنا كانت تفسيرا على أساس لغوي للمصطلح، فالمنقوص سمِّي بذلك لنقصان فيه، فمرة يُفسَّر بالعلامة الاعرابية ومرة يُفسَّر بالحرف.

همزة الوصل

اختُلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل، فقيل سميت بذلك لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن، وهذا قول البصريين، وقيل لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها، وهذا قول الكوفيين، وقيل: إنَّ تسميتها بالوصل جاء اتساعا إذ إنها تسقط في الوصل(٨١)، والواضح في تعليل التسمية هنا أنه يدور حول المعنى اللغوي، فجُعل الوصل من الوصول (لوصول المتكلم)، او الاتصال (فيتصل ما قبلها بما بعدها)، بل إن القول بالاتساع بالتسمية انما هو باعتبار المعنى اللغوي أيضا، اذ كان ذلك «تجوزا لعلاقة الضدية فيما يظهر»(٨٢)، والضدّية تبنى من الوصل ومن سقوطها عند

الوصل.

ويتضح كون المعنى اللغوي هو ما مركوز فيذهن النحوي عند بحثه عن علة تسمية المصطلح في ترجيح الصبان لرأي الكوفيين في تسمية همزة الوصل، فهو مبنيٌّ على ما تنتجه البنية الصرفية من معنى، قال: «اعلم أنَّ الوصول مصدر (وصل) المتعدي والوصول مصدر (وصل) اللازم بمعنى اتصل، ومقتضى عبارة الشارح في هذا القول والذي بعده أنها للوصل، فكان ينبغي حينئذ تسميتها بـ(همزة الوصول) لا بـ(همزة الوصل) ولو قيل في هذا القول: لأنَّها تسقط فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها بـ(همزة الوصل)»[٨٣].

نتائج البحث :

بعد رحلتنا مع المصطلح النحوي نخرج بأهم النتائج:

≈ أنّ الأوائل الذين أرسَوا أغلب المصطلحات مثل أبي الأسود والخليل وسيبويه وغيرهم لم يكونوا قد عنَوا تعليل التسمية للمصطلح النحوي بداية نشأة النحو.

≈ أقرّ دارسو المصطلح النحوي أنَّ علة تسمية المصطلح في المناسبة اللغوية بين المصطلح والبعد واللغوي له، وقد أكّد البحث ذلك وأثبت تفاوت تلك المناسبة واختلافها بحسب النظر الى حالة المسمى، فمرة تعتبر حالة المسمّى باعتمادها المعنى الاسلوبي، ومرة باعتمادها ما يتصل بالمسمى ويتمم معناه، ومرة ثالثة باعتبار شكل المفردة رسما او شكلها نطقا، وقد يعتبر ذلك في تأدية الوظيفة النحوية.

≈ يمثل المعنى المعجمي والمناسبة اللغوية بين المصطلح ومدلوله هو الأساس الأول الذي ارتكز عليه تعليل تسمية المصطلح.

≈ اهتم اصحاب المدونة اللغوية بمستوياتها كافّة من التفسير والصوت والصرف والنحو بتعليل تسمية المصطلح النحوي.

≈ الخلافات في تسمية المصطلح كانت بين المفسرين ومتلمسي العلل وليس النحاة الذين وضعوا المصطلحات.

≈ يوصى باقتراح عنوان لرسالة ماجستير على الأقل لهذا الموضوع لأنه يشكل حيّزا مهمًّا في الدرس النحوي او اللغوي، ويتوسع فيه ليشمل تعدد المصطلح لمفهوم واحد.

هوامش البحث :

(١)ينظر التعريفات: ٣٢
(٢)ينظر بحوث مصطلحية: ٧
(٣)المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ٢٣
(٤) ينظر بحوث مصطلحية: ٩
(٥)المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ٢٤
(٦) المزهر: ١/٤٠٠
(٧) النقد اللغوي في تهذيب اللغة: ٣٢٠
(٨) النكت والعيون: ١/٩٨-٩٩
(٩) نفسه: ١/١٠٤
(١٠) التحرير والتنوير: ١/٤٣٨
(١١) الكليات: ١٥٨
(١٢) العنوان معناه: «أنْ يأخذ المتكلم في غرض له من وصف أو فخر أو مدح أو هجاء أو عتاب أو غير ذلك ثم يأتي لقصد تكميله بألفاظ تكون عنوانا لأخبار متقدمة وقصص سالفة». معجم المصطلحات البلاغية: ٣/٩٠
(١٣) معجم المصطلحات البلاغية: ٣/٩٠
(١٤) علم الأصوات: ٢٢٠
(١٥) لم يفردهما البحث كلّ واحد على حدة؛ لأنهما متصلان في الدرس القديم.
(١٦) المصطلح النحوي عند الخليل (بحث): ١٠٥
(١٧) شرح كتاب الحدود: ٥٢
(١٨) ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره: ٣٠، ٤٠
(١٩) الكتاب: ٣/٥٣٦
(٢٠) الإيضاح في علل النحو: ٤٣-٤٤

(٢١) إطلاق تسمية البواعث هنا من المجاز إذ إنَّ الباعث لابدّ انْ يكون سابقا للتسمية أو لوضع المصطلح، والحال أنَّ التعليل إنّما جاء متأخرا عنه.

(٢٢) يريد بالنهي والامر المصطلحين المستعملين للتعبير عن التحذير عند بعض النحويين أول الأمر.

(٢٣) وردَ في الأصل [لكن] وهو خطأ طباعي كما يبدو، والصواب ما أثبتناه.

(٢٤) تطور المصطلح النحوي البصري: ١٣٤

(٢٥) شرح المفصل: ١٥/٣

(٢٦) ينظر همع الهوامع: ٦٤/١

(٢٧) أسرار العربية: ٧٦

(٢٨) اللباب في علل البناء والاعراب: ١١٣/٢

(٢٩) شرح كتاب الحدود: ١١٤، وينظر الصرف: ١٥٣

(٣٠) الايضاح: ٩٣

(٣١) نفسه

(٣٢) الأصول: ٤٥/٢

(٣٣) حاشية الصبان: ١٢٥/٣

(٣٤) ينظر همع الهوامع: ١٥٩/٣

(٣٥) في النحو العربي: ١٩٨

(٣٦) ينظر لسان العرب: (مادة : عدا)

(٣٧) شرح المفصل: ٣٠٩/٧

(٣٨) ينظر لسان العرب: (مادة : عدا)

(٣٩) ينظر القاموس المحيط: (مادة: ضرع)

(٤٠) الكتاب: ٥/٣، يعدّ سيبويه أول من استعمل ما يدلّ على المضارع وهو مصطلح (الفعل الخبري): ١٢/١، ولا يمنع هذا من استعمال (الفعل المضارع) : ٥/٣

(٤١) المقتضب: ١/٢

(٤٢) شرح المفصل: ٢٢٧/٧
(٤٣) شرح الرضي: ١٥/٤
(٤٤) شرح شذور الذهب: ٢٨٨
(٤٥) شرَحَ الآجرّومية كثيرون منهم: محمد بن صالح القمر النابت في (المفهوم عن مقدمة ابن آجرّوم)، وصالح الاسمري في (إيضاح المقدمة الآجرّومية)، وعبد الرحمن بن محمد بن قاسم في (حاشية الآجرّومية)، والشيخ حسن الكفراوي في (شرح العلامة حسن الكفراوي على متن الآجرّومية) وغيرهم.
(٤٦) إيضاح المقدمة الآجرومية: ١٧٧
(٤٧) الانصاف: ٦/١ المسألة (١)
(٤٨) ينظر نفسه، اللباب: ٤٦/١
(٤٩) شرح المفصل: ١٧٢/٤
(٥٠) شرح ابن عقيل: ٢٣٩/٣
(٥١) معاني النحو: ٣٤/٤
(٥٢) المقتصد في شرح الايضاح: ٩٧/١، وينظر شرح المفصل: ١٤٠/١، كشف الظنون: ٢٣٣/١
(٥٣) ينظر المقتصد: ٩٨/١
(٥٤) تطور المصطلح: ٥١
(٥٥) علل النحو: ١٣٩
(٥٦) اسرار العربية: ١٢/١
(٥٧) اللباب: ٤٥/١
(٥٨) الايضاح: ٤٥
(٥٩) الجنى الداني: ٨٨
(٦٠) نفسه: ٨٨-٨٩
(٦١) ينظر حاشية الصبان: ٣٠٢/٢
(٦٢) نفسه

(٦٣) النيابة والتضمين في حروف الجر (رسالة ماجستير): ٨

(٦٤) شرح المفصل: ٣٥٣/٧

(٦٥) شرح قطر الندى: ١٧٣/١

(٦٦) ينظر مقاييس اللغة: مادة (ضمر)، ٢٩٠/٣

(٦٧) نتائج الفكر: ١٧٠

(٦٨) شرح شذور الذهب: ١٦٨

(٦٩) الكليات: ١٢٩٣/١، وينظر: شرح الرضي: ٢٩٦/١، شرح ابن عقيل: ٢٨٣/٢

(٧٠) شرح شذور الذهب: ٢٥٢

(٧١) ينظر اللباب: ٢٦١/١

(٧٢) تطور المصطلح النحوي: ١١٣

(٧٣) نفسه: ٨٤/١، وينظر أسرار العربية: ٥٧/١

(٧٤) نفسه: ٨٥/١

(٧٥) نفسه، وينظر شرح كتاب الحدود: ١١٩

(٧٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٤٩/١

(٧٧) الكتاب: ٥٣٦/٣

(٧٨) نفسه: ٥٣٦/٣ الهامش رقم (١)

(٧٩) اللباب: ٨١/١

(٨٠) شرح كتاب الحدود: ١٢٢

(٨١) ينظر شرح الاشموني: ٧٤/٤

(٨٢) حاشية الصبان: ٣٨٣/٤

(٨٣) نفسه

مصادر البحث:

≈ أسرار العربية : أبو البركات عبد الرحمن بن ابي سعيد الانباري، تحقيق : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

≈ الأصول في النحو : أبو بكر بن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط٣، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

≈ الانصاف في مسائل اخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن ابي سعيد الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار احياء التراث العربي.

≈ الايضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت-لبنان، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

≈ إيضاح المقدمة الآجرومية: للشيخ صالح بن محمد بن الحسن الأسمري، (د. ت)، (د. ط).

≈ بحوث مصطلحية: الدكتور احمد مطلوب، مطبعة المجمع العراقي، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

≈ التحرير والتنوير: الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

≈ التعريفات : الشريف أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

≈ التطبيق الصرفي : الدكتور عبده الراجحي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

≈ تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري: الدكتور يحيى عبابنة، عالم الكتب الحديث، اربد-الأردن، ط١، ٢٠٠٦م.

≈ الجنى الداني في حروف المعاني : حسن بن قاسم المرادي، تحقيق : طه محسن، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

≈ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : محمد بن مصطفى الخضري، دار الفكر.

≈ حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة-مصر.

≈ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل: تحقيق: الدكتور احمد سليم الحمصي، والدكتور محمد احمد قاسم، دار جروس ، طرابلس– لبنان، ط١.
≈ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : الرضي الاسترابادي، تحقيق : يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران–ايران ، ط٢، ١٣٨٦هـ.
≈ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : ابن هشام الانصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، (د.ط)، (د.ت).
≈ شرح قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام الانصاري، تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
≈ شرح كتاب الحدود في النحو: عبد الله بن احمد الفاكهي، تحقيق : المتولي رمضان احمد الدميري، ط٢، ١٤١٤هـ–١٩٩٣م.
≈ شرح المفصل: موفق٤ الدين ابن يعيش، تحقيق : احمد السيد سيد احمد، المكتبة التوفيقية.
≈ الصرف : الدكتور اسعد محمد علي النجار، مكتبة الغسق، بابل– العراق، ٢٠٠٥م.
≈ علل النحو : أبو الحسن محمد الوراق، مكتبة الرشد، تحقيق : محمود جاسم الدرويش ، الرياض– السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
≈ علم الأصوات : كمال بشر، دار غريب، القاهرة–مصر، ط١٦، ٢٠٠٠م.
≈ في النحو العربي قواعد وتطبيق : الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٨٦هـ–١٩٦٦م.
≈ القاموس المحيط : مجد الدين محمد الفيروز ابادي، اعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشي، دار احياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت–لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.
≈ الكتاب : سيبويه أبو بشر بن عثمان ين قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت– لبنان، ط١.
≈ كشاف اصطلاحات الفنون : محمد بن علي التهانوي، تحقيق: احمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

≈ الكليات : أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

≈ اللباب في علل البناء والاعراب: أبو البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م

≈ لسان العرب : أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق: عامر احمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

≈ المزهر في علوم اللغة وانواعها : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق : محمد احمد جاد المولى بك ومحمد ابي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

≈ المصطلح النحوي عند الخليل في كتاب العين (بحث): الدكتورة زهراء سعد الدين شيت، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج١، مج٥٧، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

≈ المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض حمد القوزي، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

≈ معاني النحو . الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

≈ معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: الدكتور احمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

≈ المفهوم على مقدمة ابن آجروم : حمد بن صالح القمر النابت، ٢٠٠٦م.

≈ مقاييس اللغة : ابن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، اتحاد الكتاب العرب، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

≈ المقتصد في شرح الايضاح : عبد القاهر الجرجاني، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

≈ المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة-مصر، ط٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

≈ النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري : حمدي عبد الفتاح بدران، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة الازهر، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

≈ النحو الوافي : عباس حسن ، دار المعارف ، مصر، ط٣.

≈ النيابة والتضمين في حروف الجر في القران الكريم : رنا سفيان سلمان، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

≈ نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي، تحقيق : عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤١٢هـ١٩٩٢م.

≈ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، تحقيق: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة-مصر.